الأمم المتحدة

A/C.2/58/L.83

الجمعية العامة

Distr.: Limited
15 December 2003
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والخمسون
اللجنة الثانية
البند ١٠٤ من جدول الأعمال
متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

مشروع قرار مقدم من نائب رئيس اللجنة، السيد هنري س. روبنهايمر (جنوب أفريقيا)، على أساس مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروعي القرارين A/C.2/58/L.39 و A/C.2/58/L.40

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، وإلى قراراتها ٢١٠/٥٦ باء المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢، و ٢٥٠/٥٧ و ٢٧٠/٥٧ باء، المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، و ٢٧٢/٥٧ و ٢٧٣/٥٧ المؤرخة ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢، وإلى قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٤/٢٠٠٢ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٢، و ٤٧/٢٠٠٣ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٣،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام بشأن تنفيذ ومتابعة الالتزامات والاتفاقات المعقودة في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية[(١)]، الذي أُعد بالتعاون مع أصحاب المصلحة من المؤسسات الرئيسية،

(١) A/58/216.

151203 151203 03-65499 (A)

وقد نظرت في الموجز الذي قدَّمه رئيس الجمعية العامة للحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية الذي عقد يومي ٢٩ و ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣[٢]،

وقد نظرت في الموجز الذي قدمه رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي للاجتماع الاستثنائي الرفيع المستوى الذي عقده المجلس مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية،

وإذ تعرب عن تصميمها على مواصلة تنفيذ وتعزيز الالتزامات والاتفاقات التي تم التوصل إليها في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية[٣]، وعلى تعزيز إشراك جميع الأطراف صاحبة المصلحة ذات الصلة مشاركة تقوم على التضافر والاتساق في عملية تمويل التنمية،

١ - **ترحب** بالاجتماع الأول للحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية، المعقود في نيويورك، في ٢٩ و ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣؛

٢ - **تكرر دعوتها** إلى تنفيذ الالتزامات والاتفاقات التي تم التوصل إليها في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية تنفيذا تاما ومواصلة العمل على أساسها؛

٣ - **تلاحظ** التقدم المحرز في تنفيذ تلك الالتزامات والاتفاقات وأنه لا يزال ثمة قدر كبير يتعين القيام به في هذا الصدد؛

٤ - **تؤكد** الصلة بين تمويل عملية التنمية وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك تلك الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة للألفية[٤]؛

٥ - **تشدد**، في سبيل تكميل الجهود الإنمائية الوطنية، على أهمية التنفيذ التام للالتزامات بهدف مواصلة تعزيز تماسك النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية واتساقها، وفي هذا الصدد، تطلب إلى الأمين العام أن يبقي الإجراءات المتخذة قيد الاستعراض؛

٦ - **تسلم** بالمبادرات المتخذة لتعزيز صوت البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، ومشاركتها وتمثيلها في أعمال الهيئات الحكومية الدولية من المؤسسات صاحبة المصلحة وعمليات صنع القرار فيها، وتدعوها إلى مواصلة تعزيز الإجراءات الرامية إلى التوصل إلى قرارات في هذا الصدد؛

---

(٢) A/58/555.

(٣) A/58/77.

(٤) القرار ٢/٥٥.

٧ - **تدعو** منظمة التجارة العالمية إلى تعزيز علاقاتها المؤسسية مع الأمم المتحدة، وخاصة من خلال مشاركتها النشطة في اجتماعات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي المخصصة لتمويل التنمية، ومن خلال مشاركتها في إعداد التقرير السنوي المتعلق بتنفيذ ومتابعة الالتزامات والاتفاقات التي تم التوصل إليها في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية؛

٨ - **ترحب** بالقرارات التي اتخذتها المؤسسات الرئيسية صاحبة المصلحة في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية بأن تدرج في جدول أعمال هيئاتها الحكومية الدولية بنودا ذات صلة بتنفيذ توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية[٥]، وتدعو جميع المؤسسات الرئيسية ذات المصلحة إلى أن تنظر في القيام بذلك وفقا للفقرة ٧٠ من توافق آراء مونتيري، وأن تسهم في تقييم التقدم المحرز في الحوار الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن تمويل التنمية وفي الاجتماع الاستثنائي الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية؛

٩ - **تطلب** من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) أن يواصل، بالتعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة، المعالجة الشاملة للمسائل المتعلقة بالسلع الأساسية وأثرها على تمويل التنمية؛

١٠ - **تطلب** من المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يراعي، لدى دراسته تقرير فريق الخبراء المخصص للتعاون الدولي في المسائل الضريبية في دورته الموضوعية المقبلة، الإطار المؤسسي للتعاون الدولي في المسائل الضريبية؛

١١ - **تشير** إلى الفقرة ٦٩ من توافق آراء مونتيري، واستنادا إلى تجربة الاجتماع الربيعي الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والحوار الرفيع المستوى للجمعية العامة في عام ٢٠٠٣، في سياق النهج المتكامل لمتابعة وتنفيذ الالتزامات والاتفاقات التي تم التوصل إليها في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، تطلب إلى:

(أ) رئيس الجمعية العامة أن يقوم، بالتعاون مع رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بتعزيز التحضيرات الجارية، مع جميع المؤسسات الرئيسية صاحبة المصلحة وغيرها من أصحاب المصلحة الآخرين، بشأن المسائل ذات الصلة بتنظيم الحوار الرفيع المستوى، بالتشاور مع جميع الدول الأعضاء؛

---

(٥) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(ب) رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وبدعم من نواب الرئيس، أن يقوم بتعزيز تفاعلات المجلس الجارية من خلال عمليات التبادل الاعتيادية مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية والأونكتاد بشأن المسائل التنظيمية المتصلة بمتابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، في سياق التحضيرات للاجتماع الرفيع المستوى مع هذه المؤسسات، على أن يؤخذ في الاعتبار قرار الجمعية العامة ٥٧/٢٧٠ باء وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٣/٤٧، وأن يقدم تقريرا بهذا الشأن إلى المجلس؛

(ج) رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يعمل بالتشاور مع جميع المؤسسات الرئيسية صاحبة المصلحة، على تكريس الاجتماع الاستثنائي السنوي الرفيع المستوى حول مسائل محددة، ضمن النهج المتكامل الشمولي لتوافق آراء مونتيري، وأن يقدم تقريرا بهذا الشأن إلى المجلس؛

١٢ - **تدعو** اللجان الإقليمية إلى العمل، بدعم من المصارف الإنمائية الإقليمية، حسب الاقتضاء، وبالتعاون مع صناديق الأمم المتحدة وبرامجها، على اغتنام فرصة دوراتها الحكومية الدولية العادية، وعقد اجتماعات استثنائية، في حدود الموارد الموجودة وحسب الاقتضاء، لمعالجة الجوانب الإقليمية والأقاليمية في متابعة مؤتمر مونتيري، وتساعد، من ثم، في سد الفجوات القائمة بين الأبعاد الوطنية والإقليمية والدولية في تنفيذ توافق آراء مونتيري وتكون بمثابة إسهامات في الحوار الرفيع المستوى وفي اجتماع الربيع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي؛

١٣ - **ترحب** بإنشاء مكتب تمويل التنمية في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة، وتؤكد من جديد، في هذا الصدد، الحاجة إلى تنفيذ القرار ٥٧/٢٧٣ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ لتمكين المكتب من تقديم الدعم التام والفعال للعملية الحكومية الدولية المكرسة لمتابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، ومن تسهيل مشاركة جميع أصحاب المصالح وفقا للنظام الداخلي للأمم المتحدة، وبخاصة إجراءات اعتماد وثائق التفويض وطرائق المشاركة المعمول بها في المؤتمر وفي عمليته التحضيرية، ومن مواصلة القيام بما يلي في إطار ولايته:

(أ) تنظيم حلقات عمل ومشاورات مع جهات متعددة من أصحاب المصالح ومع خبراء من القطاعين الرسمي والخاص، فضلا عن المؤسسات الأكاديمية والمجتمع المدني، لدراسة المسائل المتصلة بحشد الموارد من أجل تمويل التنمية والقضاء على الفقر؛

(ب) الاضطلاع بأنشطة يشارك فيها مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني، حسب الاقتضاء، لتشجيع أفضل الممارسات وتبادل المعلومات بشأن تنفيذ الالتزامات والاتفاقات التي تم التوصل إليها في توافق آراء مونتيري؛

١٥ - **تقرر** أن تنظر في دورتها التاسعة والخمسين، في مصادر ابتكارية ممكنة لتمويل التنمية، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم نتيجة التحليل المتعلق بهذه المسألة، على نحو ما هو مطلوب في الفقرة ٤٤ من توافق آراء مونتيري؛

١٥ - **تدعو** البلدان إلى الإبلاغ من خلال جملة أمور منها آليات الإبلاغ القائمة، وبحلول عام ٢٠٠٥، عما تبذله من جهود لتنفيذ توافق آراء مونتيري، واضعة في اعتبارها الحاجة إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها تلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية، والهادفة إلى الإسهام في سد الفجوات القائمة بين الأهداف والموارد؛

١٦ - **تقرر** أن يُعقد الحوار الرفيع المستوى لتمويل التنمية في عام ٢٠٠٥ على المستوى الوزاري، على أن تحدد الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين توقيت وطرائق عقد ذلك الحوار، واضعة في اعتبارها الأحداث الرئيسية الأخرى المقررة لتلك السنة، والحاجة إلى اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز الحوار؛

١٧ - **تقرر أيضا** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والخمسين بندا معنونا ''متابعة تنفيذ المؤتمر الدولي لتمويل التنمية''، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقييما تحليليا سنويا لحالة تنفيذ توافق آراء مونتيري، بما في ذلك تنفيذ هذا القرار، يعد بالتعاون الكامل مع المؤسسات الرئيسية صاحبة المصلحة.